



في انتظار إصلاحات جادة

## كورونا يغذي الضعف المزمن للبورصة الجزائرية

### دور هامشي في النمو وغياب ثقافة التداول وتجارة الأسهم

تمثل عبئا كبيرا، من خلال عمليات التطهير وإعادة الرسملة المتواصلة، حيث تمت برمجة حوالي عشر مؤسسات حكومية منذ قرابة 10 سنوات لدخول البورصة، لكن العملية لم تكمل بالنجاح، بينما ظل القطاع الخاص مترددا خاصة بعد النتائج المحترقة من شركات خاصة خاضت تجربة البورصة وتراجع قيمة أسهمها وقلة تداولها.

ولفت إلى أن ضعف البنية الصناعية والإنتاجية وغياب إرادة فعلية لتطوير السوق المالية وتحريك الاقتصاد ووضع آليات مضبوطة لإدارة وسير السوق المالية، فضلا عن غياب التحفيز، تبقى من أبرز العوامل التي أبقت البورصة على حالها، حيث بقي رأس المال السوقي للبورصة عند مستويات ضعيفة.

# 68.48

في المئة قيمة انخفاض تعاملات  
البورصة الجزائرية خلال عام  
2020 بمقارنة سنوية

وتعتبر بورصة الجزائر واحدة من أضعف المؤسسات المالية في العالم، حيث تشير أحدث التقديرات إلى أنها تحتل المركز قبل الأخير في ترتيب البورصات العالمية، ويعكس مقرها المتهترئ الواقع بحي عميروش في وسط العاصمة، وتجهيزاتها البدائية، مكانتها ودورها في معادلة الاقتصاد المحلي.

وأضاف "لم تسجل منذ انطلاقها الفعلية في 1997 أي تطور وتوسع رغم ترسانة القوانين المعتمدة واتفاقيات الشراكة المبرمة والإعلانات المتكررة للحكومات المتعاقبة عن مشاريع إدراج أسهم مؤسسات، حيث ظلت مستويات نشاط الأسواق الأولية والثانوية متواضعة منذ 1999 رغم التنظيم في ميدان نشاطات الأوراق المالية، ووضع نظام الحفظ المركزي الذي يسمح بتسيير الأوراق المالية عن طريق الحسابات الجارية، إذ يتم إحصاء خمس قيم متداولة، مع ارتفاع أن يصبح العدد أربعاً مع انسحاب شركة العاصم والمصبرات بالروبية".

وتعد بورصة الجزائر من أفقر بورصات العالم وأقلها نشاطا، بسبب إهمال دورها واقتصار نشاطها حتى الآن على أربع مؤسسات حكومية فقط، في ظل غياب المرونة الاقتصادية والإدارية الذي عطل انبعاث نشاط البورصة.

ولا تزال البورصة في آخر اهتمامات الحكومة، رغم عجز الخزينة العمومية عن تمويل النشاطات الاقتصادية، وهو ما يعكس مدى انغلاق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وهيمتها الضبابية والمعاملات المثيرة للشكوك، واستمرار غياب الإرادة السياسية لبناء اقتصاد وسوق مالية قائمة على الشفافية والحوكمة. وحاول مدير البورصة تبرير تردد المؤسسات الاقتصادية بالبلاد في الانخراط في النشاط السوق المالية، بارتباط المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالطابع العائلي الذي يرفض الانفتاح على تداول الأسهم مع أطراف أخرى.

عمقت جائحة كورونا الركود المزمن لبورصة الجزائر، حيث شهدت تعاملاتها في السوق المالية تراجعا مما يسلب الضوء على ضعف البنية الاقتصادية التي كرس طيلة عقود تهيمش مساهمة البورصة في دفع النمو. ويرى خبراء أن إهمال دورها وانحسار نشاطها وعدم جاذبية المؤسسات والمستثمرين، أدت إلى تدني ترتيبها في ترتيب البورصات العالمية.

ووفق هذه الإحصائيات يبقى نشاط البورصة محدودا، خاصة مع تراجع السلطات العمومية عن مشاريع إدراج الشركات العمومية، ففي سنة 2020 تمت معالجة طلبين فقط للاكتتاب في البورصة صادرين عن مؤسستين "قصبية" (شركة ذات أسهم) و"فيوند دو لا فاني" اللتين قدمت طلبا رسميا للموافقة على جمع الأموال، من خلال توجيه دعوة عامة للادخار متبوعة بالاكنتاب في البورصة. وأرجع الخبراء الاقتصاديون التأخر الكبير لنشاط بورصة الجزائر مقارنة مع مثيلاتها في الوطن العربي وشمال أفريقيا إلى "انعدام إرادة سياسية حقيقية طيلة العشرين سنة الماضية لتفعيل نشاط السوق المالية في الجزائر، الذي يبقى يحصي خمس شركات فقط، بعد غياب إدراج المؤسسات الحكومية في البورصة".

ويرى تقرير محلي أنه "رغم مرور نحو ثلاثة عقود على إطلاقها تبقى بورصة الجزائر الوحيدة في المنطقة التي تواجه ركودا في النشاط وضعفا في استقطاب الاستثمارات ودعم الاقتصاد، أو تشكيل سوق مالية تشكل إحدى آليات التمويل خارج نطاق التمويل البنكي التقليدي".

وأضاف "لم تسجل منذ انطلاقها الفعلية في 1997 أي تطور وتوسع رغم ترسانة القوانين المعتمدة واتفاقيات الشراكة المبرمة والإعلانات المتكررة للحكومات المتعاقبة عن مشاريع إدراج أسهم مؤسسات، حيث ظلت مستويات نشاط الأسواق الأولية والثانوية متواضعة منذ 1999 رغم التنظيم في ميدان نشاطات الأوراق المالية، ووضع نظام الحفظ المركزي الذي يسمح بتسيير الأوراق المالية عن طريق الحسابات الجارية، إذ يتم إحصاء خمس قيم متداولة، مع ارتفاع أن يصبح العدد أربعاً مع انسحاب شركة العاصم والمصبرات بالروبية".

### ضعف وبطء يميزان بورصة الجزائر جراء غياب عمق السوق وجاذبية المؤسسات والمستثمرين

ورغم سعي السلطات في مرحلة سابقة إلى إعادة إنعاش عمليات الخصخصة للشركات العمومية الصناعية، وضمان توفير موارد مالية والتخفيف من اللجوء الكلي إلى مساهمة البنوك لدعم ومصاحبة المؤسسات العمومية، فقد ظلت مثل هذه العمليات

صابر بلحدي  
صحافي جزائري

الجزائر - أرجع التقرير السنوي الصادر عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة الوضعية المالية الشاذة في البلاد إلى تداعيات الجائحة الصحية العالمية وركود السوق المالية الداخلية فضلا عن غياب ثقافة التداول وتجارة الأسهم في الوسط الاقتصادي المحلي وتحفظ كبرى المؤسسات على المجازفة والانفتاح.

وسجل التقرير الصادر خلال شهر أبريل الجاري أداء ضعيفا لبورصة الجزائر خلال العام المنقضي، حيث سجلت قيمة المبادلات انخفاضا قدر بنحو 68.48 في المئة، مقارنة بالعام 2019، خاصة بعد انسحاب شركة "أن.سي.أي" روية من مفاوضات الانخراط، وبقاء التداول مقتصرا على أربع شركات فقط، وهي قيم "الأوراسي" للفندقة، و"اليانس" للتأمينات، و"صيدال" و"بيوفارم" المختصان في صناعة الأدوية. وتكررت الإحصائيات التي أوردها التقرير أن "المبادلات حسب القيم بلغت 592 ألف دولار مقابل 1.87 مليون دولار خلال العام 2019، وهو ما تم تقديره بآكثر من 68 في المئة من المبادلات، لتشكل بذلك نسبة 0.2 في المئة من الناتج المحلي الخام وهي نسبة جد ضئيلة حسب رأي الخبراء والمختصين.

وإلى جانب تداعيات فايروس كورونا على أداء ونجاعة البورصة ركز التقرير على ما وصفه بـ"الضعف والبطء اللذين يميزان بورصة الجزائر جراء غياب عمق السوق وجاذبية المؤسسات والمستثمرين"، ما أدى إلى انخفاض مستوى النشاط الإجمالي.

وكانت اللجنة المختصة قد تلقت طلبا لعرض عمومي للشطب قدمه مصنع روية للعصائر والمشروبات، يتضمن إعادة شراء أسهمه المدرجة في القائمة متبوعا بشطب سندها لقائمة بورصة الجزائر الذي تم في 26 يوليو 2020، بسبب تدهور وضعية الشركة وانخفاض قيمة أسهمها بحوالي 8.3 في المئة في فبراير 2020. وأفاد التقرير بأن "القيمة السوقية لبورصة الجزائر تبقى هامشية جدا، حيث تمثل نحو 0.1 في المئة من الناتج الداخلي الخام في العام 2020، لتبقى بذلك بعيدة عن الهدف المتوخى من أي سوق مالية ودورها كإلية من آليات تمويل الاقتصاد، إلى جانب عدم تسجيل أي عملية أو إصدار لتحويل أوراق مالية في السوق الأولى طوال سنة 2020 كمؤشر على الجمود الذي يعترى البورصة".

## الكويت تحصل على دفعة أولى من أرباح مؤسسة البترول تقديم تمويل سنوي على مدى خمسة عشر عاما

كانت صحيفة الرأي المحلية قالت الجمعة إن مؤسسة البترول الكويتية ستدفع أقساطا ربع سنوية للخرينة العامة للدولة بدءا من يونيو المقبل بقيمة تقارب 137.5 مليون دينار.

ويأتي هذا الحل حسب خبراء إكجاء مستعجل لحلحلة الأزمة جزئيا في ظل تواصل أزمة السيولة وانخراط الموازين نتيجة عقود من سخاء النفط والدعم الحكومي الموجه للمواطنين. ويجمع خبراء أن معالجة هذه الأزمات وترتيب فوضى الإنفاق يتطلبان إصلاحات على مدى متوسط وطويل من أجل الضغط على المصاريف الحكومية وضبط أوتار الخزنة العامة لاسيما في ظل رفض الاقتراض.

وتواجه الدولة الخليجية الغنية بالنفط، التي تضررت بشدة جراء هبوط أسعار الخام وتداعيات جائحة كوفيد-19، مخاطر تتعلق بالسيولة في الأمد القريب ترجع إلى حد كبير إلى عدم سماح مجلس الأمة (البرلمان) للحكومة بالاقتراض.

وتشهد الكويت حالة شبه دائمة من التوتر بين الحكومة والبرلمان تعطل إلى حد كبير الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في دولة تعتمد بشكل شبه كلي على النفط.

وفي ظل محاولتها للبحث عن مصادر تمويل حاولت الكويت تغطية عجز الميزانية العامة من خلال مبادلة بعض الأصول والسحب من صندوق الثروة السيادي، غير أن رفض البرلمان حال دون ذلك.

ويرى مراقبون أن الحكومة أمام تحديات غير مسبوقة، حيث يتعين عليها التصرف في الأجل الضيق لإيجاد حل لأزمة السيولة غير أن الرفض البرلماني والجدل الشعبي يطيلان عمر الأزمة التي تستنزف زمن الإصلاح الاقتصادي

حصلت الكويت على دفعة أولى من أرباح مؤسسة البترول وذلك بعد توصل صندوق الثروة السيادي الكويتي ومؤسسة البترول الكويتية المملوكة للدولة إلى اتفاق نهائي لتحويل قسط من أرباح المؤسسة للصندوق لتغطية العجز في الموازنة في ظل رفض البرلمان لقانون الدين العام والاستئجار بصندوق الأجيال.

الكويت - أعلنت مؤسسة البترول الكويتية وصندوق الثروة السيادي عن التوصل إلى اتفاق بموجبه تقوم شركة النفط بسداد مبلغ مالي من أرباحها، في ظل البحث عن منافذ مالية لتخفيف أزمة السيولة الحادة لاسيما في ظل تعثر قانون الدين العام.

وقال مصدران إن مؤسسة البترول الكويتية المملوكة للدولة والهيئة العامة للاستثمار توصلتا إلى اتفاق نهائي تسدد المؤسسة بموجبه نحو 8.250 مليار دينار (27.44 مليار دولار) للحكومة الكويتية خلال 15 عاما على أقساط، تمثل أرباحا مستحقة بنحو 7.75 مليار ونصف المليار دينار كرسوم إضافية.

1.83  
مليار دولار تدفعه مؤسسة  
البترول سنويا لصندوق الثروة  
السيادي على مدى 15 عاما

ولدى مؤسسة البترول الكويتية نحو 7 مليارات دينار (23.14 مليار دولار) مستحقة منذ سنوات كتوزيعات أرباح لصندوق الاحتياطي العام، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار وهو أحد الصناديق السيادية، ويغطي عجز الميزانية العامة.

وقال مصدر حكومي ومصدر آخر مطلع لرويترز إن الطرفين وعا على جدول للسداد تدفع بموجبه مؤسسة

## موديز تحذر من انهيار ما تبقى من القطاع المصرفي اللبناني

الجاري أن المصارف المراسلة بدأت تقلص علاقاتها التجارية مع المصرف المركزي بسبب تخلف لبنان عن سداد سندات دولية، والحملات ضد المصرف المركزي والدعاوى القضائية ضد حاكمه في لبنان وخارجه.

وحذر سلامة من أن مثل هذه الخطوة ستجعل لبنان في وضع صعب في ما يتعلق بالتحويلات الخارجية واستيراد السلع الأساسية، وكذلك الحصول على العملات الأجنبية لتشغيل مختلف المرافق الاقتصادية.

والتالي هذه التحولات الخطيرة بالتزامن مع مخاوف خبراء ماليين من قطع بعض المصارف المراسلة الدولية لعلاقاتها المالية مع مصرف لبنان المركزي مما ستكون له تداعيات وخيمة على البلاد، خاصة في ما يتعلق بالتحويلات الخارجية واستيراد السلع الأساسية.

وأعلن حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة في وقت سابق من أبريل

بالإضافة إلى متطلبات الاستقرار المالي. وتتضمن متطلبات الاستقرار المالي تجنب ما يعادل 15 في المئة من إجمالي الودائع الأجنبية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات "الدولة" في الاقتصاد اللبناني بشكل كبير، والتي تجاوزت 80 في المئة منذ يونيو الماضي.

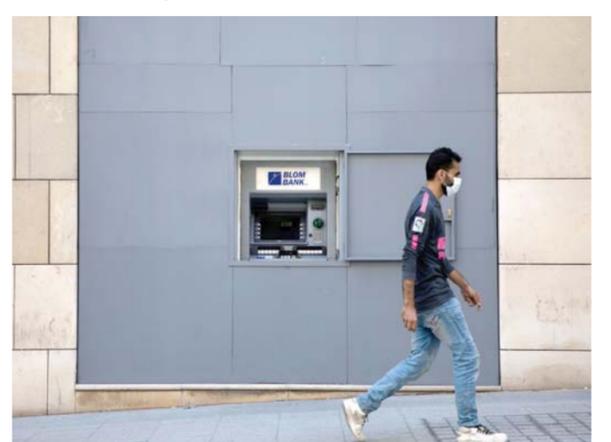
### استنزاف احتياطات النقد الأجنبي القابلة للاستخدام من شأنه أن يطال الاحتياطات الإلزامية

وتأتي هذه التحولات الخطيرة بالتزامن مع مخاوف خبراء ماليين من قطع بعض المصارف المراسلة الدولية لعلاقاتها المالية مع مصرف لبنان المركزي مما ستكون له تداعيات وخيمة على البلاد، خاصة في ما يتعلق بالتحويلات الخارجية واستيراد السلع الأساسية.

وأعلن حاكم مصرف لبنان المركزي

رياض سلامة في وقت سابق من أبريل

وتتوافق الأزمات مع شغور حكومي منذ استقالة حكومة حسان دياب، على خلفية كارثة انفجار مرفأ بيروت في 10 أغسطس الماضي، بسبب خلافات القوى السياسية على الحصص الوزارية، في وقت تشترط فيه المساعدات الدولية تشكيل حكومة اختصاصيين غير حزبيين تستطيع تنفيذ إصلاحات إدارية واقتصادية ومالية لإخراج لبنان من أزمته الاقتصادية.



بنوك على حافة الهاوية